Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تقويم أداء القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004 ـ 2018)

أ.د. مايح شبيب الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

الباحث: مصطفى مكي عبد الحسين
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المستخلص

يحتل القطاع الصناعي مركز الصدارة في هيكل الإقتصاد الوطني للدول المتقدمة, والنامية على حد سواء, والتي تسعى إلى تحقيق مستويات إقتصادية متقدمة, فهو يشكل القاعدة المادية والتقنية لمجمل القطاعات في تحقيق عملية التنمية الإقتصادية, وعلى الرغم من كون العراق من البلدان الغنية بالثروات الطبيعية والموارد البشرية, والتي تؤهله أن يكون في عداد البلدان الصناعية الناهضة, غير أن العراق يُعد من البلدان الأقل نمواً في العالم, وأن القطاع الصناعي فيه لايزال متخلفاً, ويعاني من ضعف شديد, وتدهور شمل جميع منشآته الصناعية, نتيجة لما تعرض له هذا القطاع من ظروف صعبة خلال العقود الماضية متمثلة بالحروب والدمار وتردي الوضع الأمني والسياسي للبلد وتعرض منشآته لأعمال التدمير والسلب والنهب, وتقادم المعدات والخطوط الإنتاجية, وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية, وتعاظم دور الفساد الإداري والمالي للبلد, مما انعكس سلباً على إضعافه, وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية, وضعف إنتاجيته. ولأجل تقويم أداء القطاع الصناعي, ينبغي الوقوف على واقع منشآته الصناعية من خلال تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية بالإعتماد على البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي للمدة (2004– 2018).وأظهرت الدراسة من خلال العرض التحليلي للمؤشرات, والمعايير المعتمدة في تقويم الأداء تدني كفاءة أداء قطاع الصناعة في العراق خلال مدة الدراسة, ولم يشهد تطورا كبيراً, ولم يكن بالمستوى المطلوب في دعم الإقتصاد الوطني, وتلبية الطلب المحلي من السلع والمنتجات الصناعية, وتدني نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

Abstract

The industrial sector occupies the forefront in the structure of the national economy of both developed and developing countries, which seek to achieve advanced economic levels. Which qualifies it to be among the emerging industrial countries, but Iraq is one of the least developed countries in the world, and that the industrial sector in it is still backward, and suffers from severe weakness, and the deterioration of all its industrial facilities, as a result of the difficult conditions that this sector was exposed to during The past decades are represented by wars and destruction, the deterioration of the security and political situation of the country, the exposure of its facilities to acts of destruction and looting, the obsolescence of equipment and production lines, their failure to keep pace with technological developments, and the growing role of administrative and financial corruption in the country, which negatively affected its weakening, its inability to compete in local markets, and its weak productivity. . In order to evaluate the performance of the industrial sector, it is necessary to determine the reality of its industrial facilities by analyzing some economic indicators based on the data published by the Ministry of Planning / Central Statistics Organization, Department of Industrial Statistics for the period (2004-2018). The study showed through the analytical presentation of indicators, standards Adopted in the performance evaluation, the low efficiency of the performance of the industrial sector in Iraq during the study period, and it did not witness a great development, and was not at the required level in

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

supporting the national economy, meeting the local demand for industrial goods and products, and the low percentage of its contribution to the gross domestic product.

المقدمة

يحتل القطاع الصناعي مكانة متميزة في إقتصاديات أغلب بلدان العالم, لكونه المحرك الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية, وإن درجة تطور هذا القطاع يُعد أحد المقاييس, والمؤشرات الأساسية لتطور الدول وتخلفها, بإعتباره من القطاعات الرئيسة في الإقتصاد, وله دور بارز في تنوع مصادر الدخل, ومعالجة الإختلالات الهيكلية فيه, فضلاً عن دوره الكبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, وتحسين الميزان التجاري, وميزان المدفوعات, وكذلك مساهمته في توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع, وتقليل المستورد منها, فضلا على استقطاب الأيدي العاملة, وتقليل معدلات البطالة, ويمارس دورا أساسيا للنهوض بباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى. وقدر تعلق الأمر بالقطاع الصناعي في العراق فقد شهد تراجعا ملحوظا في أدائه خلال العقود الماضية, مما يتطلب إجراء عملية تقويم الأداء له بشكل مستمر, لما تحظى به دراسة تقويم الأداء من أهمية على مستوى القطاع الصناعي, وذلك للتعرف على نشاطه الصناعي, وقياس النتائج المتحققة مقارنة بالأهداف المرسومة لها, بغية كشف الانحرافات, وتحديد اسباب تدني وتراجع الأداء, كمحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة وهي " ما هو واقع القطاع الصناعي في العراق, وما هو طبيعة أدائه, خلال المدة (2004 – 2018)", لنتمكن بعد ذلك اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تكون مناسبة للارتقاء بمستوى أدائه, وتتناسب مع متطلبات المرحلة المستقبلية, لزيادة دوره في عملية التنمية الإقتصادية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي

تؤدي الصناعة الدور الرئيسي لتطوير الإقتصاد, وتمثل قاعدة من قواعد التقدم الإقتصادي, ويحتل القطاع الصناعي المكانة الأولى بين مختلف القطاعات الإقتصادية, في أغلب بلدان العالم, ويقوم بتوفير مختلف المنتجات الإستهلاكية, فضلاً عن تزويد مختلف فروع الإقتصاد بالتقنيات الحديثة, والمعدات والأدوات بمختلف أنواعها.

أولا: مفهوم الصناعة

تأخذ كلمة (الصناعة) معنيين أساسيين بحسب هدف إستخدامها, فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي, قد يقصد بها " كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الإقتصادية في المجتمع من أجل تحويل المواد الخام او سلع وسيطة إلى سلع أخرى تُعد من وجهة نظرها سلعا نهائية ". وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الإقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات...الخ. من جهة أخرى قد يقصد بـ (الصناعة) " وحدة النشاط داخل القطاع الصناعي, لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع" [1].

وتعرف الأمم المتحدة الصناعة بأنها " تحويل مواد غير عضوية أو مواد عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية إلى منتجات أخرى, سواء أنجزت بآلات ميكانيكية تحركها قدرة أو أنجزت بالأيدي, وسواء أحدث إنتاجها في مصنع أم في ورشة أم في بيت, وسواء أبيعت لتاجر جملة أم بيعت لتاجر تجزئه[2].

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ثانياً: مفهوم القطاع الصناعي

يحتل القطاع الصناعي مركز الصدارة في الهيكل الإقتصادي العالمي فهو يشكل القاعدة المادية–التقنية لمجمل عمليات التنمية الإقتصادية, والإجتماعية, وتُعد درجة التطور في هذا القطاع أحد المقاييس المهمة, والمؤشرات الأساسية لتطور الدول, وتخلفها, فالدول المتقدمة هي متقدمة صناعيا في المقام الأول, وإن التطور الذي حققته هذه الدول في مختلف الميادين إنما يعود أساسا إلى تقدم الصناعة, وبالمقابل, فإن أحد سمات التخلف الإقتصادي لبعض الدول إنما يعود إلى تخلف الصناعة فيها عن مواكبة التطور الصناعي على المستوى العالمي.

يمكن تعريف القطاع الصناعي "نظام أو وحدة رئيسية وكبيرة في الإقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد باطراد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحويلها, والمواد الزراعية إلى سلع مادية, وطاقة للإستهلاك الإنتاجي والشخصي, أو خدمات ذات طبيعة صناعية تهدف المحافظة على قيمة إستعمالية أو استعادتها ".

فالقطاع الصناعي إذا مجموعة من الفروع والمشاريع الصناعية تظم ثلاث مجموعات رئيسية من الأنشطة موجهة إلى الحصول على المواد الخام الجاهزة في الطبيعة معدنية كانت أم غير معدنية والتي يطلق عليها بالصناعة الإستخراجية أو معالجة هذه المواد المستخرجة إلى جانب المواد الزراعية المنتجة في القطاع الزراعي بتحويلها إلى سلع صناعية في الصناعة التحويلية أو أن تنتج خدمات ذات طبيعة صناعية كإدامة المكائن والأجهزة والمواد المعمرة وتصليحها [3].

القطاع الصناعي هو القطاع الذي تتفاعل في إطاره عناصر الإنتاج لتكييف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الإنسان إلى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إنتاجية أم إستهلاكية.القطاع الصناعي يمثل نظاما أو وحدة رئيسية ضمن الإقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المنشآت التي تتوزع في من بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم بإستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية ومنها تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية.

يضم القطاع الصناعي ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي[4] :

1–مجموعة الصناعات الإستخراجية : التي تتولى استخراج المواد الخام المتوافرة في الطبيعة, معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرض أوفي باطنها.

2–مجموعة الصناعات التحويلية: التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة بإجراءعمليات تحويلية عليها مثل إنتاج الفولاذ من خامات الحديد أو إنتاج النسيج من القطن أو الصوف .

3–مجموعة الصناعات الخدمية : التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كإدامة وتصليح المكائن والأجهزة والسلع المعمرة وإنتاج الطاقة الكهربائية .

ثالثاً: خصائص الصناعة

تختلف الصناعة عن بقية قطاعات الإقتصاد الوطني بعدة ميزات أهمها [5] :

1–إنها القطاع الوحيد الذي ينتج الجزء المهم من وسائل الإنتاج الضرورية لتطور الصناعة نفسها وبقية قطاعات الإقتصاد الوطني .فهي القطاع الوحيد الذي ينتج ادوات ووسائل العمل كالمكائن والمعدات,

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والأجهزة الصناعية والزراعية ولغيرها من الأنشطة, وبهذا نستطيع أن نقول بأن القطاع الصناعي هو القطاع الذي بإمكانه إعادة إنتاج نفسه بنفسه, وبشكل موسع بوصفه منتجا لوسائل إنتاجه من جهة, وموردا لوسائل الإنتاج لبقية قطاعات الإقتصاد الوطني .

2-إن ديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع من مثيلتها في بقية القطاعات الإقتصادية, وذلك يعود الى قابلية القطاع الصناعي المتميزة على استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجية المتقدمة والأساليب الحديثة في إدارة, وتنظيم العمل, والإنتاج وتوفر مجالات أوسع لإقامة الإنتاج الكبير والمتخصص في فروعه المتخلفة .

3-تنتج الصناعة الجزء الأعظم من المواد الإستهلاكية إن كان ذلك غذاء أم ملبس أم وسائل حياتية ثقافية كالسيارة, والراديو والتلفزيون وغيرها من المنتجات .

4-إمكانيتها اللامحدودة نسبيا للنمو, والتطور السريع حيث تمتاز الصناعة بإمكانيات هائلة للنمو, وبوتائر سريعة بالمقارنة مع قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى .

5-نتيجة لارتفاع مستوى الإنتاجية في الصناعة, فإن زيادة دورها يؤدي الى ارتفاع معدلات نمو الناتج الوطني سواء بصورة مباشرة بسبب ارتفاع معدلات نمو الإنتاج الصناعي أم بصورة غير مباشرة بسبب تأثير نمو الإنتاج الصناعي على بقية القطاعات الإقتصادية.

6-إمكانيتها الواسعة للإستخدام, وذلك لتناميها المستمر من جهة, ولتركز الإنتاج والقوة العاملة فيها, مما يجعلها المصدر الرئيسي لحل العديد من المشاكل الإجتماعية كالبطالة, كل هذه الميزات تجعلها القطاع الحاسم, والقائد في مجمل عملية الإنتاج الإجتماعي, والتنمية الإقتصادية لكل بلد .

7-تؤدي الصناعة الى رفع مهارة الايدي العاملة, الى تعريف العمال بالتكنولوجيا الحديثة, والى تطوير عملية الانتاج.

رابعاً: دور الصناعة بالتنمية الإقتصادية

تتميز الصناعة بقدرتها على تحفيز النمو الإقتصادي, ودفعه إلى الأمام بشكل متسارع من خلال التغيير الحاصل في هيكل الإنتاج الصناعي, والإقتصادي عامة, فهي تتسبب في تغيير الأساليب المستخدمة في الإنتاج وتنويعها, ومن ثم رفع معدلات الإنتاج الصناعي, والزراعي والقطاعات الإقتصادية الأخرى[6].

وبسبب المزايا التي تتميز بها الصناعة عن القطاعات الإقتصادية الأخرى فإنها تؤدي دوراً متميزاً في تحقيق التنمية الإقتصادية كما يأتي [7]:

1-تُعد الصناعة القاعدة المادية والتقنية الأساس لتنمية بقية قطاعات, وفروع الإقتصاد القومي ولاسيما قطاع الزراعة إذ لا يمكن تطوير الزراعة, وتصنيعها بدون تنمية الصناعة لإعتماد هذا التطوير والتصنيع على منتجات صناعية أساسية كالمكائن والعدد والأسمدة والمبيدات ومشاريع الري والبزل...الخ وبدون الصناعة كذلك لا يمكن تكوين وتطوير البنية التحتية للإقتصاد

2-إن معدلات الإنتاجية المرتفعة نسبياً في القطاع الصناعي تُسهم في تعجيل وتائر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك, والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى, وذلك بسبب قدرة القطاع المذكور على استيعاب منجزات العلم, والتكنولوجيا واستخدام المكائن والمعدات المتطورة.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3-التطور الصناعي يسهم في خلق المهارات, والخبرات الصناعية والفنية, والتي تنعكس على معدلات الإنتاجية, وارتفاع مستويات الدخول, ومن ثم مستويات المعيشة, كما إن ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة يُسهم في إعادة توزيع الدخول, وتقليل التفاوت فيما بينها.

4-كما أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية, ويقلل من استيراد مثل هذه السلع, مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري, وميزان المدفوعات, ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الإقتصادية.

5-إن ديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع من مثيلاتها في بقية القطاعات الإقتصادية, وذلك يعود إلى قابلية القطاع الصناعي على استيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في الإنتاج وتنظيم العمل.

6- يظل إعتماد إقتصاد دولة ما على مورد رئيسي (أوعدد قليل من الموارد) للدخل القومي محفوفاً بمخاطر التغيرات في الطلب على هذا المورد لاسيما في الأسواق الخارجية وما يتبع ذلك من تقلبات في الأسعار ومن ثم تأثر الدخل القومي بشكل كبير, وضمن هذا الإطار تقوم الصناعة بالمساهمة في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل القومي.

7-الصناعة تؤدي دوراً إيجابياً في التطور الحضاري للبلد, وتعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع الحربي, ومن ثم يقوي العزة القومية للبل

10- توفر الصناعة السلع الصناعية المستهدفة للتصدير مصدراً للنقد الأجنبي الذي تحتاجه كثير من الدول لتمويل مشاريعها التنموية زيادة على سد إحتياجاتها من السلع الإنتاجية, والإستهلاكية المستوردة. كذلك فإن إحلال السلع الصناعية المحلية للوردات من مثيلاتها السلعية في الخارج يتيح توفير النقد الأجنبي .

11- تمثل الصناعة ركناً مهماً من أركان الإقتصاد القومي سواءً في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة وتمثل بحكم دورها الكبير مكان الصدارة في تطوير القطاعات الإقتصادية الأخرى, لذا فإن للصناعة القدرة على إستقطاب واستيعاب القوى العاملة, وكذلك دورها في بناء قاعدة مادية فيه.

المبحث الثاني: تقويم أداء القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004 - 2018)

لغرض تحليل الواقع الإقتصادي والإنتاجي للقطاع الصناعي في العراق, وإجراء عملية تقويم الأداء له , يتم الاستعانة ببعض المؤشرات والمعايير وكما يأتي :

أولاً: عدد المشروعات في القطاع الصناعي

يُعد مؤشر عدد المشروعات الصناعية من المؤشرات الكمية التي تدل على زيادة حجم النشاط الإقتصادي في القطاع الصناعي.

لكي نتمكن من معرفة تطور واقع القطاع الصناعي, لا بد من معرفة أعداد منشآته الصناعية وأهميتها النسبية وكما يأتي :

1- المنشآت الصناعية الكبيرة

من خلال جدول (1), فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة (489) منشأة في بداية الدراسة عام 2004, ثم انخفض العدد في عامي 2005،2006, ليصل عدد المنشآت الكبيرة أدنى مستوى له (411)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

منشأة في عام 2006, من ثم أخذ عدد المنشآت الكبيرة بالتزايد خلال الأعوام 2007–2013, وبلغ أقصى عدد للمنشآت الكبيرة (657) منشأة في عام 2012, ثم أخذ عدد المنشآت الكبيرة يتقلص ويتناقص خلال الأعوام 2014–2017, ويعود سبب تراجع عدد المنشآت الكبيرة بسبب الأوضاع غير المستقرة والعمليات العسكرية ضد تنظيمات داعش الإرهابية الذي شهدته محافظات نينوى, صلاح الدين, الأنبار, ديالى, كركوك, وأجزاء من محافظتي بغداد وبابل الذي أدى إلى توقف العديد من المصانع المهمة, والشركات مثل معامل سمنت الفلوجة, وسمنت حمام العليل, وسمنت سنجار, والشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية, والشركة العامة للفوسفات, والكبريت والأدوية وغيرها, وأرتفع عدد المنشآت الكبيرة في عام 2018, بواقع (600) منشأة بعد تحسن الوضع الأمني وعودة العمل في كل من المنشأة العامة للمستلزمات الطبية في سامراء, والشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية في الأنبار, أما حصة المنشآت الصناعية الكبيرة من إجمالي المنشآت الصناعية فقد بلغت أعلى نسبة لها (4.6%) في عام 2009, وأدنى مساهمة لها(1.14 %) في عام 2011 من إجمالي عدد المنشآت الصناعية .

جدول (1) عدد المنشآت الصناعية وأهميتها النسبية للمدة (2004– 2018)

المنشآت الصناعية	المنشآت الصناعية الكبيرة		المنشآت الصناعية المتوسطة		المنشآت الصناعية الصغيرة		إجمالي المنشآت الصناعية	
السنوات	عدد المنشآت	الأهمية النسبية من إجمالي عدد المنشآت الصناعية	عدد المنشآت	الأهمية النسبية من إجمالي عدد المنشآت الصناعية	عدد المنشآت	الأهمية النسبية من إجمالي عدد المنشآت الصناعية	عدد المنشآت	الأهمية النسبية
2004	489	2.70%	92	0.50%	17599	96.80%	18180	100%
2005	452	4.30%	76	0.70%	10088	95.00%	10616	100%
2006	411	3.40%	52	0.40%	11620	96.20%	12083	100%
2007	423	3.00%	57	0.40%	13406	96.50%	13886	100%
2008	487	3.80%	59	0.50%	12417	95.80%	12963	100%
2009	495	4.60%	51	0.50%	10289	95.00%	10835	100%
2010	500	4.30%	56	0.50%	11131	95.20%	11687	100%
2011	546	1.10%	159	0.30%	47281	98.50%	47986	100%
2012	657	1.50%	218	0.50%	43669	98.00%	44544	100%
2013	657	2.30%	226	0.80%	27694	96.90%	28577	100%
2014	616	2.70%	120	0.50%	21809	96.70%	22545	100%
2015	600	2.60%	92	0.40%	22480	97.00%	23172	100%
2016	566	2.10%	179	0.70%	25966	97.20%	26711	100%
2017	551	1.90%	182	0.60%	27856	97.40%	28589	100%
2018	600	2.30%	198	0.70%	25747	97.00%	26545	100%

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات (2004–2018).

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت المتوسطة للسنوات (2004–2018).

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الصغيرة للسنوات (2004–2018).

– احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول نفسه .

الأهمية النسبية = (قيمة المؤشر للمنشأة الصناعية / قيمة المؤشر لإجمالي المنشآت الصناعية) *100

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- المنشآت الصناعية المتوسطة

لوحظ من خلال جدول (1) بأن عدد المنشآت الصناعية المتوسطة بلغ (92) منشأة في عام 2004, ثم أخذ عدد المنشآت المتوسطة بالانخفاض خلال الأعوام 2005- 2010, وبلغ أدنى مستوى لها في عدد المنشآت (51) منشأة في عام2009, ويرجع سبب انخفاض عدد المنشآت المتوسطة إلى عدم مساهمة بعض المحافظات (القادسية, المثنى, ميسان) في الصناعات المتوسطة, ويبدو أن السبب في ذلك أن المستثمرين في هذه المحافظات يميلون إلى الصناعات الصغيرة؛ لأنها لا تحتاج إلى أموال كثيرة بالمقارنة مع المنشآت الصناعية المتوسطة, ومن ثم أرتفع عدد المنشآت المتوسطة خلال الأعوام 2011-2013, محققه أقصى عدد لها (226) منشأة في عام 2013, ويرجع ذلك إلى التحسن النسبي في الوضع الأمني والإقتصادي بشكل عام, والصناعي بشكل خاص, وانخفض العدد في عامي 2014،2015, نتيجة الأوضاع غير المستقرة واستمرار العمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية (داعش), وارتفع عدد المنشآت المتوسطة خلال الأعوام 2016-2018, يرجع ذلك إلى عودة العمل في بعض المنشآت المتضررة من التنظيمات الإرهابية وتحسن الوضع الأمني في تلك المحافظات.

أما حصة المنشآت الصناعية المتوسطة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بلغت أعلى مستوى لها (0.8%) في عام2013, وأدنى مستوى لها (0.33%) في عام 2011.

3- المنشآت الصناعية الصغيرة

من خلال جدول (1) فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (17599) منشأة في عام 2004, ثم أخذ عدد المنشآت الصغيرة بالانخفاض عما في عام 2004, وذلك خلال الأعوام 2005- 2010, محققه أدنى عدد لها (10088) منشأة في عام 2005, ثم أرتفع عدد المنشآت الصغيرة, وذلك في عام 2011 محققه أقصى عدد لها (47281) منشأة, ثم أخذ عدد المنشآت الصغير بالانخفاض خلال الأعوام 2012- 2018, أما نسبة مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة من إجمالي المنشآت الصناعية فبلغت أعلى نسبة لها (98.5%) في عام2011, في حين كانت أدنى مساهمة لها (95%) في عام 2005.

لوحظ من خلال مؤشر تطور عدد المنشآت الصناعية في الجدول (1) بأن تطور أعداد المنشآت الصناعية (الكبيرة, المتوسطة, الصغيرة) لم يكن بمستوى الطموح بالقياس للإمكانيات والموارد الإقتصادية للبلد, وتراجع قطاع الصناعة في العراق في مؤشر عدد المنشآت الصناعية خلال المدة 2004- 2018, وهنالك تباينا كبير في الأهمية النسبية لحجم المنشآت الصناعية, إذ تهيمن المنشآت الصناعية الصغيرة على هيكل القطاع الصناعي في العراق, من حيث عدد المنشآت, واحتلت المرتبة الأولى في حصتها من إجمالي المنشآت الصناعية, وتراوحت هذه النسب بين (95-98.5)% من إجمالي المنشآت الصناعية القائمة, أما المنشآت الصناعية الكبيرة فعلى الرغم من زيادة عددها, إلا إنها لم تمثل سوى نسبة قليلة تراوحت بين(1.14-4.6)% من إجمالي المنشآت الصناعية, وأخيرا المنشآت الصناعية المتوسطة لم تمثل سوى أهمية ضئيلة جدا من إجمالي حجم المنشآت الصناعية تراوحت نسبتها بين (0.1-1.3)%, وهذا يعني أن المنشآت الصناعية المتوسطة لم تمثل أية أهمية في القطاع الصناعي. ويعود سبب هيمنة المنشآت الصناعية الصغيرة من حيث العدد إلى جملة من الأسباب أهمها قدرة المنشآت الصغيرة على الإستجابة للمتغيرات بصورة أسرع من غيرها, وانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع المنشآت الكبيرة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

والمتوسطة, وكذلك مساهمة البرامج الموجهة لدعم تلك الصناعات من قبل الدولة وبعض المنظمات العالمية من أجل تنميتها والنهوض بها [8].

ثانياً: عدد المشتغلين في القطاع الصناعي

يُعد مؤشر عدد العاملين من المؤشرات الهامة التي من خلالها يمكن التعرف على التغييرات التي تحدث في القطاع الصناعي بشكل خاص, والإقتصاد القومي بشكل عام, وبالإمكان استخدام مؤشر عدد العاملين في القطاع الصناعي, لمعرفة مستوى التشغيل والإستخدام, حيث كلما ازداد عدد المشتغلين انخفض مستوى البطالة في المجتمع من جهة, وازدادت الدخول وأرتفعت مستويات المعيشة من جهة أخرى, وبذلك فإن عنصر العمل يُعد القوة الإنتاجية الأساسية القادرة على خلق قيمة إضافية جديدة, وعلى هذا الأساس فإن الزيادة في عدد المشتغلين يجب أن يرافقها زيادة في إنتاجية العمل, وخلاف ذلك يُعد هدرا في هذا المورد وظهور البطالة وانخفاض في الكفاءة الإنتاجية.

1- المنشآت الصناعية الكبيرة

تشير البيانات المعروضة في الجدول (2) أن عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة بلغ (142534) مشتغلاً في عام 2004, وازداد عدد المشتغلين في المنشآت الكبيرة بزيادة طفيفة خلال الأعوام 2005-2012 ليصل عدد المشتغلين في المنشآت الكبيرة, إلى أقصى عدد خلال مدة الدراسة بواقع (201254) مشتغلاً في عام 2012, ثم أخذ عدد المشتغلين بالانخفاض خلال الأعوام 2013-2016, محققه المنشآت الكبيرة أدنى مستوى لها في عدد المشتغلين (109574) مشتغلاً, وذلك في عام 2016, ويرجع ذلك إلى توقف بعض المعامل عن العمل مثل معمل نسيج الديوانية, وكذلك نتيجة تحويل عدد كبير من العاملين إلى باقي الوزارات مثل وزارة الصحة والتربية والتعليم وغيرها من الوزارات, وارتفع عدد المشتغلين في المنشآت الكبيرة خلال عامي 2017, 2018 بواقع (111374, 114762) مشتغلاً على التوالي, ويعود هذا الارتفاع إلى عودة كل من المنشأة العامة للمستلزمات الطبية في سامراء, والشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية في الأنبار.

أما مساهمة المنشآت الصناعية الكبيرة من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية في (نسب التشغيل), فقد بلغت أعلى مستوى لها (87.1%) في عام 2009, في حين بلغت أدنى مساهمة لها في نسب التشغيل (53.7%) في عام 2017 .

2- المنشآت الصناعية المتوسطة

من خلال بيانات جدول (2), فقد بلغ عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية المتوسطة في عام (2004), (1668) مشتغلاً, وأخذ عدد المشتغلين في المنشآت المتوسطة بالانخفاض خلال الأعوام 2005-2010 وحققت أدنى مستوى لها في عدد المشتغلين خلال مدة الدراسة (871) مشتغلاً في عام 2008, وارتفع عدد المشتغلين في المنشآت المتوسطة خلال الأعوام 2011-2013, ليصل عدد المشتغلين إلى أقصى عدد في المنشآت المتوسطة (3525) مشتغلاً في عام 2013, بسبب الزيادة الحاصلة في عدد المنشآت المتوسطة خلال تلك الأعوام, وانخفض عدد المشتغلين في عامي 2014،2015, نتيجة لانخفاض عدد المنشآت المتوسط, بسبب الأوضاع غير المستقرة واستمرار العمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية (داعش) في المحافظات, وخلال الأعوم 2016-2018 أخذ عدد المشتغلين بالتزايد, نتيجة زيادة عدد المنشآت المتوسط وعودة العمل في المعامل المتوقفة, أما حصة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المنشآت الصناعية المتوسطة من إجمالي نسب التشغيل في المنشآت الصناعية, فقد بلغت أعلى مستوى لها (1.3%) عام 2013, وأدنى مستوى لها (0.1 %) في عام 2007 .

3- المنشآت الصناعية الصغيرة

من خلال بيانات جدول (2), فقد بلغ عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الصغيرة في عام (2004), (64338) مشتغلاً, ثم انخفض عدد المشتغلين عما في عام 2004خلال الأعوام 2005-2009 ليصل إلى أدنى مستوى له (27780) مشتغلاً في عام (2009), ثم ارتفع عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة خلال الأعوام 2010, 2012, محققه أعلى مستوى لها (1462109) مشتغلاً في عام 2012, وخلال عوام 2013-2018, كان عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة متذبذباً, أما مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة من إجمالي فرص العمل في المنشآت الصناعية, فقد بلغت أعلى نسبة لها (45.1%) في عام 2017, وأدنى نسبة لها (12.5%) في عام 2009 .

جدول (2) عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية والأهمية النسبية للمدة (2004- 2018)

المنشآت الصناعية	المنشآت الصناعية الكبيرة		المنشآت الصناعية المتوسط		المنشآت الصناعية الصغيرة		إجمالي المنشآت الصناعية	
السنوات	عدد المشتغلين	الأهمية النسبية من إجمالي عددالمشتغلين في المنشآت الصناعية	عدد المشتغلين	الأهمية النسبية من إجمالي عددالمشتغلين في المنشآت الصناعية	عدد المشتغلين	الأهمية النسبية من إجمالي عددالمشتغلين في المنشآت الصناعية	عدد المشتغلين	الأهمية النسبية
2004	142534	68.30%	1668	0.80%	64338	30.90%	208540	100%
2005	142868	79.10%	1397	0.80%	36379	20.10%	180644	100%
2006	166245	77.80%	960	0.40%	46494	21.80%	213699	100%
2007	172439	75.90%	1117	0.50%	53679	23.60%	227235	100%
2008	190247	85.70%	1011	0.50%	30763	13.90%	222021	100%
2009	193851	87.10%	871	0.40%	27780	12.50%	222502	100%
2010	189004	83.30%	923	0.40%	36898	16.30%	226825	100%
2011	185913	55.70%	2431	0.70%	145385	43.60%	333729	100%
2012	201254	57.40%	3357	1.00%	146210	41.70%	350821	100%
2013	175922	64.80%	3525	1.30%	92059	33.90%	271506	100%
2014	134818	61.00%	1916	0.90%	84272	38.10%	221006	100%
2015	129024	65.30%	1491	0.80%	67157	34.00%	197672	100%
2016	109574	56.50%	2449	1.30%	81920	42.20%	193943	100%
2017	111374	53.70%	2521	1.20%	93644	45.10%	207539	100%
2018	114762	57.20%	2624	1.30%	83375	41.50%	200761	100%

- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات (2004-2018).
- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت المتوسطة للسنوات (2004-2018).
- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الصغيرة للسنوات (2004-2018).
- احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول نفسه .

الأهمية النسبية = (قيمة المؤشر للمنشأة الصناعية / قيمة المؤشر لإجمالي المنشآت الصناعية) *100

ومن تحليل البيانات في الجدول (2), لوحظ بأن المنشآت الصناعية (الكبيرة, المتوسطة, الصغيرة) حققت زيادة طفيفة في عدد المشتغلين لبعض السنوات, فضلاً عن أنها حققت انخفاض في عدد المشتغلين

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

في سنوات اخرى, مما يشير إلى تراجع المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) في مؤشر عدد المشتغلين, ومن ثم عدم المساهمة في تشغيل الأيدي العاملة ضمن قطاع الصناعة في العراق, وهناك تفاوت كبير في توزيع المشتغلين بحسب المنشآت, إذ احتلت المنشآت الصناعية الكبيرة الحصة الأكبر في مساهمتها بعدد المشتغلين بنسبة حيث تراوحت ما بين (53.7–87.1) % من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية, في حين كانت حصة المنشآت الصناعية الصغيرة المرتبة الثانية تراوحت مساهمتها بين (12.5–45.1) %, من إجمالي عدد المشتغلين إلا أن حصة المنشآت الصناعية المتوسطة لم تمثل سوى نسبة ضئيلة تراوحت بين (0.1–1.3) % من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية.

ثالثاً: القيمة المضافة في القطاع الصناعي

يُعد هذا المعيار من المعايير المهمة المستخدمة في تقويم الأداء في المشاريع الصناعية القائمة والتي تشير إلى مدى مساهمة المشاريع الصناعية في الإنتاج الصناعي, ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي. وهومن المؤشرات الإقتصادية المهمة التي تُعبر عن عن قيمة ما أضافته الوحدة الإقتصادية على المواد الأولية والخدمات, التي استخدمتها والمحولة إليها من المؤسسات والأنشطة الأخرى, لتزيد قيمتها وقدرتها على الإشباع, ومن ثم قياس مساهمة الوحدة في تكوين الدخل القومي ومدى استخدام الموارد المتاحة بشكل إقتصادي وعقلاني[9].

يتم احتساب القيمة المضافة الإجمالية من خلال استبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج على وفق المعادلة الآتية:

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج– قيمة مستلزمات الإنتاج

يمكن معرفة الإتجاه العام لتطور القيمة المضافة للمنشآت الصناعية.

1– المنشآت الصناعية الكبيرة

تشير البيانات في جداول (3) إلى أن إجمالي القيمة المضافة للإنتاج الصناعي في المنشآت الصناعية الكبيرة بلغت (513060) مليون دينار في عام 2004, وتمثل أدنى مستوى للقيمة المضافة خلال مدة الدراسة, وشهدت القيمة المضافة في المنشآت الصناعية الكبيرة ارتفاعاً في أغلب سنوات الدراسة, والسبب في هذا الارتفاع هو زيادة قيمة الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في قيمة مستلزمات الإنتاج, وبلغت القيمة المضافة أعلى مستوى لها (332400) مليون دينار في عام 2018, وهذا يرجع إلى زيادة عدد المنشآت وعودة بعض الصناعات الكبيرة للعمل بعد توقفها, في حين كانت القيمة المضافة منخفضة بواقع (1885526،1978434،2159200) مليون دينار, في الأعوام 2010،2014،2016 على التوالي, وذلك بسبب توقف بعض الصناعات الكبيرة عن العمل ونقصان عدد المنشآت الكبيرة.

بلغت مساهمة المنشآت الصناعية الكبيرة أعلى مستوى لها (83.2%) في عام 2009, وأدنى مستوى لها (50.2%) في عام 2011 من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية.

2– المنشآت الصناعية المتوسطة

من خلال بيانات جدول (3), فقد بلغت القيمة المضافة الإجمالية في المنشآت الصناعية المتوسطة (6098) مليون دينار في عام 2004, وهي تمثل أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة, وارتفعت خلال الأعوام 2005– 2013, لتصل إلى أعلى مستوى لها (974000) مليون دينار في عام 2013, وذلك يرجع إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية المتوسطة في ذلك العام, وكانت القيمة المضافة متذبذبة خلال

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الأعوام 2014–2018, في حين كانت منخفضة بواقع (48000،36000،51300) مليون دينار في الأعوام 2014،2015،2017 على التوالي, بسبب توقف بعض المنشآت المتوسطة عن العمل وعدم شمول بعض المنشآت الصناعية التي شهدت أحداث داعش الإرهابية, بلغت مساهمة المنشآت الصناعية المتوسطة أعلى مستوى لها (2.3 %) في عام 2013, وأدنى مستوى لها (0.3 %) في عام 2009 من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية.

3- المنشآت الصناعية الصغيرة

من خلال جدول (3), فقد بلغت القيمة المضافة الإجمالية للمنشآت الصناعية الصغيرة (302906) مليون دينار في عام 2004, وانخفضت إلى أدنى مستوى لها خلال مدة الدراسة (276401) مليون دينار وذلك في عام 2005, وأخذت القيمة المضافة بالارتفاع الطفيف خلال الأعوام 2006–2013 لتصل أعلى قيمة لها (2500806) مليون دينار في عام 2012, فيما أخذت بالتذبذب خلال الأعوام 2014–2018, وحققت انخفاضا ملحوظاً (912010) مليون دينار في عام 2018, ويرجع ذلك إلى النقص الحاصل في عدد المنشآت الصغيرة في ذلك العام, بلغت مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة أعلى مستوى لها (48.3%) في عام 2012, وأدنى مستوى لها (16.5%) في عام 2009 من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية.

جدول (3) القيمة المضافة الإجمالية للمنشآت الصناعية وأهميتها النسبية للمدة (2004– 2018)

المنشآت الصناعية	المنشآت الصناعية الكبيرة		المنشآت الصناعية المتوسطة		المنشآت الصناعية الصغيرة		إجمالي المنشآت الصناعية	
السنوات	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأهمية النسبية من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأهمية النسبية
2004	513060	62.40%	6098	0.70%	302906	36.80%	822064	100%
2005	529930	65.10%	8006	1.00%	276401	33.90%	814337	100%
2006	857738	63.30%	10217	0.80%	486661	35.90%	1354616	100%
2007	987784	73.70%	7024	0.50%	345251	25.80%	1340059	100%
2008	1482657	77.90%	7566	0.40%	412710	21.70%	1902933	100%
2009	2156435	83.20%	7744	0.30%	426723	16.50%	2590902	100%
2010	1885526	65.30%	15100	0.50%	986590	34.20%	2887216	100%
2011	2476710	55.50%	57200	1.30%	1931346	43.30%	4465256	100%
2012	2596011	50.20%	79000	1.50%	2500806	48.30%	5175817	100%
2013	2694285	64.50%	97400	2.30%	1388590	33.20%	4180275	100%
2014	1978434	65.50%	51300	1.70%	992510	32.80%	3022244	100%
2015	2427000	73.40%	36000	1.10%	845214	25.50%	3308214	100%
2016	2159200	66.00%	58700	1.80%	1053396	32.20%	3271296	100%
2017	2509000	70.40%	48000	1.30%	1007835	28.30%	3564835	100%
2018	3324000	77.30%	64000	1.50%	912010	21.20%	4300010	100%

- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات (2004– 2018).
- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت المتوسطة للسنوات (2004– 2018).
- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الصغيرة للسنوات (2004– 2018).
- احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول نفسه .

الأهمية النسبية = (قيمة المؤشر للمنشأة الصناعية / قيمة المؤشر لإجمالي المنشآت الصناعية) *100

وبتحليل توزيع القيمة المضافة على المستويات الصناعية بحسب أهميتها النسبية من جدول (3), يتبين أن المنشآت الصناعية الكبيرة احتلت الجزء الأكبر من القيمة المضافة تراوحت نسبة مساهمتها بين (50–

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

83)% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية, وهذا يدل على أهمية المنشآت الكبيرة ودورها في خلق قيمة الإنتاج والقيمة المضافة على مستوى القطاع الصناعي, أما بالنسبة للمنشآت الصناعية الصغيرة احتلت المرتبة الثانية إذ تراوحت نسبة مساهمتها بين (16–48)% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية, في حين أن المنشآت الصناعية المتوسطة لم تمثل مساهمتها سوى نسبة ضئيلة تراوحت بين (0.3–2) % من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية .

رابعاً: إنتاجية العامل في القطاع الصناعي

ويمكن قياس إنتاجية العمل من خلال الصيغة الآتية :

إنتاجية العمل = القيمة المضافة الإجمالية/عدد العاملين

يمكن معرفة الإتجاه العام لتطور إنتاجية العمل للمنشآت الصناعية وكما يأتي :

1- المنشآت الصناعية الكبيرة

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول (4), أن إنتاجية العمل (القيمة المضافة الإجمالية/عدد العاملين) للمنشآت الصناعية الكبيرة اتسمت بالتذبذب طيلة مدة الدراسة, وبلغت أدنى مستوى لها (3.6) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً في عام 2004, , فيما كان أعلى مستوى لها في عام 2018, إذ بلغت (28.9) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً في عام 2018 نتيجة زيادة عدد المنشآت الكبيرة وعودة بعض منها إلى العمل ومن ثم ارتفاع قيمة الإنتاج وزيادة القيمة المضافة الإجمالية, فيما حققت المنشآت الكبيرة انخفاضاً في إنتاجية العمل الأعوام 2010،2012،2014 بواقع (9.9،12.8،14.6) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً على التوالي, وتعكس النسب المتدنية لإنتاجية العمل إلى انخفاض القيمة المضافة وارتفاع عدد العاملين من جانب, فضلاً عن كثافة العمالة, وتدني كفاءتها, وقدم خطوط الإنتاج, والتقنيات المستخدمة, وتوقف عدد من المصانع عن العمل, وضعف برامج التدريب من جانب آخر .

2- المنشآت الصناعية المتوسطة

يلاحظ من خلال البيانات المعروضة في جدول (4) أن إنتاجية العامل الواحد في المنشآت الصناعية المتوسطة اتسمت بالتذبذب طيلة مدة الدراسة, حيث بلغت أدنى مستوى لها (3.6) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً في عام 2004, وأعلى مستوى لها (27.6) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً في عام 2013, فيما كانت إنتاجية العمل للمنشآت المتوسطة منخفضة خلال الأعوام2014، 2015، 2016، 2017 بواقع (19،23.9،24.1،26.7) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً, ويرجع سبب انخفاض إنتاجية العمل إلى الزيادة الحاصلة في عدد المشتغلين بنسبة أعلى من زيادة قيمة الإنتاج, ومن ثم عدم كفاءة المنشآت المتوسط في استغلال عنصر العمل في زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة خلال تلك الأعوام .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (4) إنتاجية العمل في المنشآت الصناعية (الكبيرة, المتوسطة, الصغيرة) للمدة (2004– 2018)

المنشآت الصناعية	المنشآت الصناعية الكبيرة			المنشآت الصناعية المتوسطة			المنشآت الصناعية الصغيرة		
السنوات	القيمة المضافة (مليون دينار)	عدد المشتغلين	إنتاجية العمل (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	عدد المشتغلين	إنتاجية العمل (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	عدد المشتغلين	إنتاجية العمل (مليون دينار)
2004	513060	142534	3.6	6098	1668	3.656	302906	64338	4.708
2005	529930	142868	3.709	8006	1397	5.731	276401	36379	7.598
2006	857738	166245	5.159	10217	960	10.643	486661	46494	10.467
2007	987784	172439	5.728	7024	1117	6.288	345251	53679	6.432
2008	1482657	190247	7.793	7566	1011	7.484	412710	30763	13.416
2009	2156435	193851	11.124	7744	871	8.891	426723	27780	15.361
2010	1885526	189004	9.976	15100	923	16.360	986590	36898	26.738
2011	2476710	185913	13.322	57200	2431	23.529	1931346	145385	13.284
2012	2596011	201254	12.899	79000	3357	23.533	2500806	146210	17.104
2013	2694285	175922	15.315	97400	3525	27.631	1388590	92059	15.084
2014	1978434	134818	14.675	51300	1916	26.775	992510	84272	11.777
2015	2427000	129024	18.810	36000	1491	24.145	845214	67157	12.586
2016	2159200	109574	19.705	58700	2449	23.969	1053396	81920	12.859
2017	2509000	111374	22.528	48000	2521	19.04	1007835	93644	10.762
2018	3324000	114762	28.964	64000	2624	24.39	912010	83375	10.939

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات (2004–2018).

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت المتوسطة للسنوات (2004–2018).

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الصغيرة للسنوات (2004–2018).

– احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول نفسه .

الأهمية النسبية = (قيمة المؤشر للمنشأة الصناعية / قيمة المؤشر لإجمالي المنشآت الصناعية) *100

3– المنشآت الصناعية الصغيرة

يتضح من بيانات جدول (4) أن إنتاجية العمل في المنشآت الصغيرة كانت متذبذبة طيلة مدة الدراسة, وبلغت أدنى مستوى لها (4.7) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً في عام 2004, وأعلى مستوى بلغته (26.7) مليون دينار للعامل الواحد سنوياً في عام 2010, (74.1%), فيما كانت إنتاجية العمل في المنشآت الصغيرة منخفضة بمعدل نمو سالب في الأعوام 2011،2013،2014،2017 بواقع (15،11.7،10.7،13.2) مليون دينار سنوياً وذلك نتيجة زيادة أعداد المشتغلين بنسبة تفوق الزيادة في قيمة الإنتاج, ومن ثم عدم كفاءة المنشآت الصغيرة في استغلال عنصر العمل في زيادة الإنتاجية وتحقيق القيمة المضافة التي تتلائم مع زيادة اعداد المشتغلين خلال تلك الأعوام .

من خلال تحليل البيانات في الجدول (4), حققت المنشآت الصناعية الكبيرة زيادة في إنتاجية العمل بالقياس إلى المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة التي حققت انخفاضاً بإنتاجية العمل بمعدل نمو سالب في بعض السنوات, وهذا يدل على ضعف إنتاجية العاملين في هاتين الصناعتين ؛ لأن تلك

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الصناعات تعتمد الأساليب البدائية في الإنتاج, وارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة بسبب ارتفاع متوسط التكاليف في الصناعات المتوسطة والصغيرة, لأن متوسط التكاليف يميل إلى الانخفاض كلما كبر حجم المنشأة, وأن الارتفاع في إنتاجية العمل للمنشآت الصناعية الكبيرة يدل على معدل نمو قيمة الإنتاج أكبر من معدل نمو عدد المشتغلين, وعلى الرغم من ارتفاع إنتاجية العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة, إلا أنها تظل لا تتناسب وحجم الصناعات الكبيرة, ويعود سبب تدهور إنتاجية العاملين إلى كثافة العمالة وتدني كفاءتها, وقدم التقنيات المستخدمة وتوقف عدد من المصانع عن العمل وضعف برامج التدريب, وسوء ظروف العمل وتشابه المنتجات وضعف قدراتها التنافسية [11].

خامساً: مؤشر إنتاجية الأجر

يُعبر هذا المعيار عن إنتاجية الدينار المصروف على الأجور, أي مقدار الإنتاج المتحقق للدينار المصروف على الأجور على وفق الصيغة الآتية :

إنتاجية الأجر = القيمة المضافة / إجمالي الأجور والرواتب

يمكن معرفة الإتجاه العام لتطور إنتاجية الأجر للمنشآت الصناعية وكما يأتي :

1- المنشآت الصناعية الكبيرة

من خلال بيانات جدول (5), فقد بلغت إنتاجية الأجر للمنشآت الصناعية الكبيرة (1.133) ديناراً في عام 2004, وهذا يعني أن كل ديناراً أنفقته المنشأة على الأجور والرواتب قد حقق ما مقداره (1.133) ديناراً من القيمة المضافة الإجمالية لعام 2004 (حصة الدينار الواحد المنفق كأجور ورواتب من القيمة المضافة), وتشير البيانات إلى أن هنالك تذبذب في إنتاجية الأجر للمنشآت الكبيرة, وبلغت أدنى مستوى لها (0.959) دينار في عام 2005, وما بين زيادة طفيفة في سنوات أخرى بإستثناء عام 2018, وحققت أعلى مستوى لها (2.294) دينار, وإن هذه الزيادة الطفيفة في إنتاجية الأجر لا تدل على أن المنشآت الكبيرة حققت كفاءتها في مؤشر إنتاجية الأجر؛ لأنها أعطت قيم منخفضة لإنتاجية الأجر لاتتلائم مع حجم المنشآت الكبيرة من جانب, فضلاً عن تدني قيمة الإنتاج وما رافقة من القيمة المضافة مع زيادة الأجور والرواتب من جانب آخر.

2- المنشآت الصناعية المتوسطة

من جدول (5) يلاحظ أن إنتاجية الأجر في المنشآت الصناعية المتوسطة قد بلغت (2.351) ديناراً في عام 2004 وهي تمثل أدنى مستوى لها طيلة مدة الدراسة (أي إن حصة الدينار الواحد المنفق كأجور ورواتب بلغ 2.351 ديناراً من القيمة المضافة في عام 2004), ويلاحظ أن إنتاجية الأجر في المنشآت الصناعية حققت تطوراً في إنتاجية الأجر فقد بلغت أعلى مستوى لها (4.667) دينار في عام 2014, وهذا التطور لا يدل على كفاءة المنشآت المتوسطة في مؤشر إنتاجية الأجر, لأن هذه الزيادة في إنتاجية الأجر لم تكن متناسقة مع الزيادة في الأجور والرواتب, ومستلزمات الإنتاج من جانب, فضلاً عن تدني قيمة الإنتاج والقيمة المضافة من جانب آخر.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (5) إنتاجية الأجر في المنشآت الصناعية (الكبيرة, المتوسطة, الصغيرة) للمدة (2004– 2018)

المنشآت الصناعية	المنشآت الصناعية الكبيرة			المنشآت الصناعية المتوسطة			المنشآت الصناعية الصغيرة		
السنوات	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأجور والمزايا (مليون دينار)	إنتاجية الأجر (دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأجور والمزايا (مليون دينار)	إنتاجية الأجر (دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	الأجور والمزايا (مليون دينار)	إنتاجية الأجر (دينار)
2004	513060	452819	1.133	6098	2594	2.351	302906	67704	4.474
2005	529930	552597	0.959	8006	2721	2.942	276401	55810	4.953
2006	857738	720605	1.19	10217	2486	4.11	486661	76709	6.344
2007	987784	734024	1.346	7024	2837	2.476	345251	96329	3.584
2008	1482657	1364225	1.087	7566	3020	2.505	412710	84132	4.906
2009	2156435	1860064	1.159	7744	3015	2.569	426723	65109	6.554
2010	1885526	1784386	1.057	15100	3474	4.347	986590	105979	9.309
2011	2476710	1811616	1.367	57200	12460	4.591	1931346	406616	4.750
2012	2596011	2113675	1.228	79000	19846	3.981	2500806	485558	5.150
2013	2694285	2095103	1.286	97400	21804	4.467	1388590	288573	4.812
2014	1978434	1574060	1.257	51300	10992	4.667	992510	259762	3.821
2015	2427000	1447000	1.677	36000	10000	3.600	845214	261492	3.232
2016	2159200	1247000	1.732	58700	15600	3.763	1053396	333111	3.162
2017	2509000	1431000	1.753	48000	16000	3.000	1007835	304412	3.311
2018	3324000	1449000	2.294	64000	17000	3.765	912010	298801	3.052

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات(2004–2018).

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت المتوسطة للسنوات (2004–2018).

– جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الصغيرة للسنوات (2004–2018).

– احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول نفسه .

الأهمية النسبية = (قيمة المؤشر للمنشأة الصناعية / قيمة المؤشر لإجمالي المنشآت الصناعية) *100

3– المنشآت الصناعية الصغيرة

يلاحظ من خلال جدول (5) أن إنتاجية الأجر في المنشآت الصناعية الصغيرة قد بلغت (4.47) ديناراً في عام 2004, وتشير البيانات أن هناك تذبذباً في إنتاجية الأجر للمنشآت الصغيرة ما بين زيادة بمعدل نمو موجب, محققة أعلى مستوى لها (9.3) ديناراً في عام 2010, وما بين انخفاض بمعدل نمو سالب محققة أدنى مستوى لها (3) دينار في عام 2018, وإن الزيادة المتحققة في إنتاجية الأجر لا تدل على كفاءة المنشآت الصغيرة في مؤشر إنتاجية الأجر؛ لأنها لا تتلائم مع زيادة أعداد المنشآت الصغيرة من جانب, فضلاً عن الزيادة الحاصلة بالأجور والرواتب أعلى من زيادة القيمة المضافة من جانب آخر.

ومن خلال تحليل البيانات في الجدول (5) لوحظ بأن إنتاجية الأجر في المنشآت الصناعية (الكبيرة, المتوسطة, الصغيرة) متذبذبة ما بين الانخفاض لبعض السنوات وما بين الزيادة الطفيفة لسنوات أخرى من السلسلة الزمنية, وهذه الزيادة لا تدل على تحقيق كفاءتها في إنتاجية الأجر؛ لأنها أعطت قيم منخفضة لإنتاجية الأجر لا تتلائم مع زيادة عدد المنشآت وتطور الأجور والرواتب فيها من جانب, فضلاً عن تدني

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قيمة الإنتاج وما رافقهُ من انخفاض في القيمة المضافة من جانب آخر, ومن ثم تدني كفاءتها في مؤشر إنتاجية الأجر كون معدل النمو في الأجور والرواتب أعلى من معدل النمو في القيمة المضافة .

سادساً: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يمكن معرفة التطورات الهيكلية الحاصلة في المنشآت الصناعية على مستوى القطاع الصناعي من خلال إتجاه الأهمية النسبية لهذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي, كما هو مبين في الجدول (6) كما يأتي :

1- مساهمة المنشآت الصناعية الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي

من خلال بيانات جدول (6), فقد بلغت مساهمة المنشآت الصناعية الكبيرة (0.942 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2004), وأخذت بالتذبذب خلال الأعوام 2005-2008, محققة المنشآت الكبيرة أدنى مساهمة لها من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة (0.708%) في عام 2005, وارتفعت نسبة مساهمة المنشآت الكبيرة في عام 2009, محققة أعلى نسبة مساهمة لها خلال مدة الدراسة بواقع (1.651%), وأخذت الأهمية النسبية بالانخفاض خلال الأعوام (2011-2014), بواقع (1.344, 1.197, 1.116, 0.88)%على التوالي, ثم أخذت بالارتفاع البسيط والانخفاض خلال الأعوام (2015-2018).

2- مساهمة المنشآت الصناعية المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

من خلال البيانات المعروضة في جدول (6), فقد بلغت مساهمة المنشآت الصناعية المتوسطة (0.011%) من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 2004،2005،2006, وأخذت بالتذبذب في الأعوام 2007-2010, محققة المنشآت المتوسطة أدنى مساهمة لها من الناتج المحلي الأجمالي (0.005%) في عام 2008, وأخذت نسبة المساهمة بالارتفاع خلال الأعوام 2011،2012،2013 بواقع (0.031, 0.036, 0.04 %) على التوالي, وأخذت بالانخفاض خلال الأعوام (2014-2018), محققة المنشآت الصناعية المتوسطة أعلى مساهمة لها (0.04 %) في عام 2013 من الناتج المحلي الإجمالي.

3- مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي

من جدول (6) فقد أسهمت المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة (0.56 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004, وكانت نسب مساهمة المنشآت الصغيرة من الناتج المحلي الإجمالي متدنية ومتذبذبة ما بين الانخفاض والارتفاع الطفيف خلال مدة الدراسة, وكانت أدنى نسبة مساهمة لها بلغتها (0.26%) في عام 2008, وأعلى نسبة مساهمة لها حققتها (1.15%), في عام 2013, من الناتج المحلي الإجمالي .

من خلال تحليل البيانات في الجداول السابقة, أظهرت النتائج أن نسبة مساهمة المنشآت الصناعية (الكبيرة, المتوسطة, الصغيرة) متدنية ومتذبذبة ما بين الانخفاض والارتفاع الطفيف خلال مدة الدراسة, وذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في قيمة الإنتاج, والقيمة المضافة والذي انعكس سلباً بانخفاض مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي و هناك تفاوت في ما بين المنشآت الصناعية, حيث تراوحت نسبة مساهمة المنشآت الصناعية الكبيرة ما بين (0.7-1.65%), وجاءت بعدها المنشآت الصناعية الصغيرة بنسبة تراوحت ما بين (0.26-1.15), وأخيرا ساهمت المنشآت الصناعية المتوسطة مساهمة ضئيلة جدا تتراوح بين (0.011- 0.04%) من الناتج المحلي الإجمالي, هذا يدل على أن حصة القطاع الصناعي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

من الناتج المحلي الإجمالي بقيت متدنية تراوحت بين (1-2.4%), وهذا يدل على ضعف نشاط منشآت القطاع الصناعي في العراق.

ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها :

1-قدم المكائن والمعدات والخطوط الإنتاجية, إذ إن أغلبها يعود إلى عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي .

2-تعمل المصانع بتكنولوجيا قديمة لا تواكب التقدم الحاصل في القطاع الصناعي .

3-افتقار العراق للبنية التحتية الداعمة للصناعة في مقدمتها إنتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي المستخدم للأغراض الصناعية .

4-انفتاح السوق المحلي على المنتجات المستوردة, مما كان له الأثر في عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة .

5-ضعف جهود الدولة في دعم القطاع الصناعي .

6- تضخم عدد العاملين في المنشآت الكبيرة بشكل لا يتناسب مع النشاط الصناعي أو الإنتاج الذي تحققه.

جدول (6) مساهمة المنشآت الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2018)

المنشآت الصناعية		المنشآت الصناعية الكبيرة		المنشآت الصناعية المتوسطة		المنشآت الصناعية الصغيرة		إجمالي المنشآت الصناعية
السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	المساهمة في GDP	القيمة المضافة (مليون دينار)	المساهمة في GDP	القيمة المضافة (مليون دينار)	المساهمة في GDP	المساهمة في GDP
2004	54436920.23	513060	0.942%	6098	0.011%	302906	0.56%	1.51%
2005	74872119.6	529930	0.708%	8006	0.011%	276401	0.37%	1.09%
2006	95587954.8	857738	0.897%	10217	0.011%	486661	0.51%	1.42%
2007	111455813.4	987784	0.886%	7024	0.006%	345251	0.31%	1.20%
2008	157026061.6	1482657	0.944%	7566	0.005%	412710	0.26%	1.21%
2009	130642187	2156435	1.651%	7744	0.006%	426723	0.33%	1.98%
2010	137051309.8	1885526	1.376%	15100	0.011%	986590	0.72%	2.11%
2011	184220817.4	2476710	1.344%	57200	0.031%	1931346	1.05%	2.42%
2012	216811690.3	2596011	1.197%	79000	0.036%	2500806	1.15%	2.39%
2013	241506072.1	2694285	1.116%	97400	0.040%	1388590	0.58%	1.73%
2014	224772441.4	1978434	0.880%	51300	0.023%	992510	0.44%	1.34%
2015	194680971.8	2427000	1.247%	36000	0.019%	845214	0.43%	1.70%
2016	196924141.7	2159200	1.096%	58700	0.030%	1053396	0.53%	1.66%
2017	221665709.5	2509000	1.132%	48000	0.022%	1007835	0.45%	1.61%
2018	254870184.6	3324000	1.304%	64000	0.025%	912010	0.36%	1.69%

المصدر :

- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, الحسابات القومية, التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2004- 2018).

- احتسبت مساهمة المنشأة في الناتج المحلي الإجمالي من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.

مساهمة المنشأة في الناتج المحلي الإجمالي=(القيمة المضافة للمنشأة الصناعية / الناتج المحلي الإجمالي) *100

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الثالث: عوامل تراجع نشاط القطاع الصناعي في العراق

من خلال العرض التحليلي للمؤشرات والمعايير المعتمدة في تقويم الأداء, ظهر أن القطاع الصناعي في العراق لم يشهد تطورا كبيرا, ولم يكن بالمستوى المطلوب في دعم الإقتصاد الوطني وتلبية الطلب المحلي من السلع والمنتجات المحلية, وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, وشمل هذا التردي جميع المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة), ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها[11]:

أولاً: يعاني القطاع الصناعي في العراق من حالة ركود وجمود, لكونه يتأثر بعدة عوامل خارجية, وداخلية تمثلت قبل عام 2003 بالحرب العراقية الإيرانية, ومروراً بالحصار الإقتصادي المفروض على البلد الذي أدى إلى تجميد القطاعات الصناعية, والغزو الأمريكي للعراق في عام 2003, وما تبعه من تدمير, وحرق وسلب ونهب للمؤسسات والمنشآت الصناعية تركت آثارها المستقبلية بشكل مؤثر وكبير على نوع الإنتاج وتتمثل في :

1-عدم إمكانية إدخال مكائن أو خطوط إنتاج جديدة.

2-عدم إمكانية نقل التكنولوجيا الحديثة, ومواكبة الطفرات الصناعية الحاصلة في دول العالم في هذا المجال .

3-عدم إمكانية المشاركة مع شركات صناعية عالمية.

4-عدم إمكانية جذب الإستثمار الأجنبي للبل

5-ضعف القدرات المالية للبلد, وكثرة تقلبات العملة الأجنبية نتيجة عدم إستقرار السوق .

6-صعوبة استيراد المواد الأولية اللازمة لتغطية متطلبات الإنتاج .

7-عدم القدرة على تصدير منتجات الشركات الصناعية .

ثانياً: يعاني القطاع الصناعي العراقي من ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للصناعة, وذلك على النحو الآتي :

1-إن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية, وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة ساهم في صعوبة بدء الأعمال .

2-تدهور شديد في جميع وسائل النقل والموصلات (بري, بحري ونهري, وجوي).

3-نقص كبير في إنتاج, وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى حد الانقطاع الكامل .

4-ضعف البنية المعرفية التي تشمل الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومقاييس السيطرة النوعية ومعايير الجودة .

ثالثاً: تعرض المنشآت الإنتاجية العائدة للقطاع الصناعي لأعمال التدمير, والسلب والنهب مع عدم توفير المبالغ اللازمة لإعادة تأهيلها, وتقادم الخطوط الإنتاجية في بعض منها, وخصوصا الصناعات الكبيرة .

رابعاً :غياب الدور الحكومي في تنظيم, وإدارة السوق الإقتصادية, والذي أثر بشكل مباشر على واقع المنظومة الصناعية من خلال ما يأتي :

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

1-إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة قليلة الثمن, ورديئة النوعية.
2-عدم قدرة المنتجات العراقية على المنافسة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج .
3-عدم تفعيل قوانين حماية المنتج, والتعرفة الكمركية وحماية المستهلك .
4-عدم تشريع قوانين جديدة تنظم عمل الشركات العامة مع حالة السوق المحلية .
5-ضعف النظام المصرفي المعمول به حاليا, وعدم تمكنه من تلبية متطلبات المرحلة الحالية

وقد أدى ذلك إلى تراجع القطاع الصناعي, بحيث أصبحت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (2.4%) في أحسن أحوالها, وكذلك أدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة الصناعية لتصل إلى قيمة سالبة في بعض الشركات وذلك لخضوع البلد إلى بيئة إقتصادية غير مستقرة.

خامساً: تعاظم دور الفساد الإداري, والمالي في أجهزة الدولة, وجميع القطاعات الإقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي, وغياب وضعف المحاسبة والرقابة, مما ظهر سلبا على واقع الإنتاج الصناعي في قطاع الصناعة .

سادساً: المنظومة الصناعية في العراق ضحية لعملية تخطيط إقتصادي غير مدروس, وكذلك تأثرت بحرب إقتصادية مارستها, وتمارسها الدول المجاورة, والدول المهيمنة على سياسات منطقة الشرق الأوسط الإقتصادية لتحقيق مصالح تلك الدول على حساب مصلحة البلد بأن تجعل منه سوق لتصريف منتجاتها المختلفة لاسيما, والذي يعتمد بصورة رئيسية على مبدأ المنافسة, هذا التحول السريع أدى إلى حدوث إرباكات إقتصادية على جميع القطاعات ولاسيما القطاع الصناعي.

سابعاً: إن أحد العوامل الرئيسية في تراجع الأداء في شركات القطاع الصناعي هو عدم قدرتها على المنافسة لترويج منتجاتها, والذي سببه تضخم عدد العاملين في الشركات, وذلك من جراء إعادة العاملين (خارج قوة العمل), وتحمل رواتب وأجور تلك العمالة الفائضة, والذي أنعكس سلبا على تكاليف الإنتاج, ومن ثم عدم قدرة منتجات تلك الشركات على تحقيق التنافس السعري وعدم قدرتها على توفير المواد الأولية للإنتاج نتيجة عدم توفر رأس المال التشغيلي, وسعيها الدائم إلى تسديد أجور العاملين من خلال الإقتراض المالي, والذي يترتب عليه فوائد تثقل كاهلها وتؤخر نموها الإقتصادي .

ثامناً :عدم إقبال دوائر الدولة ومؤسساتها على إستخدام المنتجات الصناعية العراقية, وذلك لضعف الدعم الحكومي للمنتجات من خلال إلزام دوائر الدولة بإستخدام المنتجات المحلية وتحقيق حالة من التكامل الصناعي والذي تأثر سلبا للأسباب الآتية :

1-عدم توفر المواد الأولية اللأزمة للإنتاج .
2-ارتفاع أسعار المنتجات النفطية التي تتطلبها العمليات الإنتاجية
3- التجهيز المتذبذب للطاقة الكهربائية.
4-ارتفاع أجور الطاقة الكهربائية المجهزة من قبل الشبكة الوطنية .
5-عدم إقبال دوائر الدولة على إعتماد المنتج المحلي .
6-عدم إمتلاك دوائر الدولة لخطة بالإحتياجات المستقبلية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تاسعاً: انحسار عمل الصناعة في العراق على تلبية الطلب المحلي, وجعلها تتأقلم مع السوق الداخلية, من حيث نوعية الإنتاج, وأذواق المستهلكين, وعدم الإهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته, ومن ثم فقدت المنشآت الصناعية القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعة ومنافسة منتجاتها .

عاشراً: ضعف البيئة الإستثمارية في القطاع الصناعي, ومحدودية حجم رأس المال المستثمر الخاص في القطاع الصناعي, فضلا عن انخفاض التخصيص والتمويل للقطاع الصناعي بما لا يتناسب والإحتياجات المالية اللازمة لتنمية, وتطوير القطاع الصناعي .

أحدى عشر: أدى الوضع الأمني الذي شهدته كل من محافظات (نينوى, صلاح الدين, الأنبار, ديالى, كركوك وأجزاء من محافظتي بغداد وبابل) أثر تنظيمات داعش, إلى توقف أو تدمير العديد من المصانع المهمة, ومنها الفوسفات والكبريت والأسمنت, والأدوية وغيرها .

اثنى عشر: ضعف الرقابة على الأداء سواء من جانب الحكومة على الأداء الصناعي أو من جانب القطاع الصناعي على المنشآت والشركات التابعة لها, وغياب الدور الحكومي في إتخاذ التدابير والإجراءات بحق النتائج السلبية التي أدت إلى هدر وإستنزاف الأموال العامة .

ثالث عشر: تأخر المنظومة الصناعية لعدم قدرتها على الإنتاج والمنافسة, وتحقيق واردات إقتصادية, ودعم الميزانية العامة للدولة, وذلك بسبب سياسة إغراق السوق, وارتفاع كلف الإنتاج وعدم تفعيل القوانين التي تُسهم في دعم النشاط الصناعي مثل قانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج, وتفعيل السيطرة النوعية على البضائع المستوردة.

رابع عشر: تضخم عدد العاملين في القطاع الصناعي بشكل لا يتناسب مع النشاط أو الإنتاج الذي يحققه القطاع الصناعي, وعدم قدرته على دفع رواتب العاملين إلا من خلال الإقتراض المالي أو تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية لتأمين الرواتب .

خامس عشر: الإعتماد الكبير على مستلزمات الإنتاج المستوردة

إن ضيق قاعدة الإنتاج في المنشآت الصناعية وانحسارها في المنشآت الصغيرة قد جعل القطاع الصناعي امام خيارين :أحدهما النقص في إستغلال الطاقات القائمة وظهور طاقات معطلة أو اللجوء إلى زيادة استيراد مستلزمات الإنتاج الأجنبية, والذي سبب ضعف الترابط الأمامي والخلفي بين المنشآت الصناعية القائمة وحرمانها من جني ثمار الوفورات الخارجية, وولد ضغطاً على ميزان المدفوعات واستنزاف الإحتياطات من العملات الأجنبية.

سادس عشر: عدم الإستقرار الذي عانى منه العراق أدى إلى تحول الإقتصاد العراقي إلى إقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جداً في موازناته على العوائد النفطية والتي تأثرت بتقلبات أسعار النفط العالمية, وبسبب هذه الأوضاع غير المستقرة, أدت إلى هجرة رؤوس الأموال, وإستثمارها في الخارج مما أدى إلى تراجع ملحوظ في القطاع الصناعي, وأنعكس بشكل سلبي على أداء منشآته الصناعية .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستنتاجات

أظهرت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات توصل إليها أثناء البحث يمكن إيجازها كما يأتي :

1-اختلال هيكل القطاع الصناعي في العراق واستحواذ المنشآت الصناعية الصغيرة على (98%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية, وانخفاض عدد المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة, وان سيادة المنشآت الصغيرة يدل على تأخر تطور القطاع الصناعي, وضعف التخصص الصناعي, ومن ثم حرمان القطاع الصناعي من ثمار وفورات الحجم الناجمة عن زيادة التخصص واتساع حجم المشروع .

2- حققت المنشآت الصناعية الكبيرة زيادة في إنتاجية العمل بالقياس إلى المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة التي حققت انخفاضاً بإنتاجية العمل في بعض السنوات, وهذا يدل على ضعف إنتاجية العاملين في هاتين الصناعتين ؛ لأن تلك الصناعات تعتمد على الأساليب البدائية في الإنتاج, وارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة بسبب ارتفاع متوسط التكاليف في الصناعات المتوسطة والصغيرة, وأن الارتفاع في إنتاجية العمل للمنشآت الصناعية الكبيرة يدل على أن معدل نمو قيمة الإنتاج أكبر من معدل نمو عدد المشتغلين, وعلى الرغم من ارتفاع إنتاجية العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة, إلا أنها لا تتناسب وحجم الصناعات الكبيرة, ويعود سبب تدهور إنتاجية العاملين إلى كثافة العمالة وتدني كفاءتها, وقدم التقنيات المستخدمة, وتوقف عدد من المصانع عن العمل وضعف برامج التدريب, وسوء ظروف العمل, وتشابه المنتجات, وضعف قدراتها التنافسية من جانب, فضلاً عن انخفاض القيمة المضافة المترتبة عن تدني قيمة الإنتاج من جانب آخر .

3-حققت المنشآت الصناعية الكبيرة تطورا طفيفا في إنتاجية الأجر خلال مدة الدراسة, وهذا التطور لا يدل على تحقيق كفاءتها في إنتاجية الأجر؛ لأن هذا التطور لا يتلائم مع حجم المنشآت الكبيرة, وتطور الأجور والرواتب فيها من جانب, فضلاً عن أنها لم تحقق القيمة المضافة بالمستوى المطلوب من جانب آخر , وكانت إنتاجية الأجر في المنشآت المتوسطة والصغيرة متدنية خلال مدة الدراسة, يدل على أن تطور إنتاجية الأجر لم يكن متناسقا مع تطور الأجور والرواتب, ومن ثم عدم كفاءتها في مؤشر إنتاجية الأجر كون معدل النمو في الأجور والرواتب أعلى من معدل النمو في القيمة المضافة .

4-في الوقت الذي يُعد فيه القطاع الصناعي أساساً للانطلاق في العملية التنموية لأي بلد, وله الدور الفاعل في معالجة الاختلال الهيكلي, إلا أن دور القطاع الصناعي في العراق لم يكن بالمستوى المطلوب وفقا لمؤشر(قيمة الإنتاج, انتاجية العمل, إنتاجية الأجر , القيمة المضافة الإجمالية, المساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي), وهذا بدوره انعكس سلبا بانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, حيث تراوحت نسبة مساهمته بين (1-2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي, وهذه النسبة ضئيلة ليس لها دور في مقابل أهمية هذا القطاع, باعتباره من أهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة, يدل على تدني الأداء للقطاع الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم ذكرها ندرج بعض المقترحات والتوصيات التي تخص موضوع البحث وكما يأتي :

1- تقديم الدعم الحكومي للمنشآت الصناعية, لاسيما المنشآت الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات والقروض المصرفية الميسرة والإعفاءات الضريبية بما يسهم في تسريع عجلة الإنتاج, وما يرافقها من زيادة الناتج الصناعي, والقيمة المضافة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .

2- إعادة تأهيل وهيكلة المعامل الإنتاجية والمنشآت الصناعية الكبيرة المتوقفة عن العمل وتفعيل دور مراكز البحث, والتطوير والإستشارات الهندسية والصناعية, وإستغلال القدرات والخبرات الصناعية الوطنية, بما يخدم تأهيلها وتطويرها وصيانتها وتشغيلها, للنهوض بها وتحسين كفاءتها الإنتاجية .

5- إعادة النظر بالقوانين والتشريعات القديمة, وتشريع القوانين الجديدة اللازمة لجذب الإستثمار وتخفيف القيود الروتينية على الإستثمار الصناعي من خلال منح المستثمرين القروض المصرفية أو التسهيلات المصرفية و الإعفاءات الضريبية .

6- إقامة مناطق ومدن صناعية متكاملة من حيث الخدمات والبنى التحتية وتجهيز الطاقة والوقود والمياه بأسعار مدعومة, بما يؤمن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي .

7- ضرورة قيام الحكومة بإلزام القطاعات, والمؤسسات الحكومية بشراء إحتياجاتها من السلع والمواد الأولية والإحتياطية والإنشائية والمنتجات الصناعية من القطاع الصناعي, وعدم اللجوء إلى شرائها من المصادر الأخرى.

8- حل مشكلة أزمة الطاقة الكهربائية والوقود والمحروقات والمشتقات النفطية, وتسهيل عمليات تجهيزها وتخفيض أسعارها, التي تمثل العقبة الرئيسية للمعامل والمشاريع الصناعية والتي تنعكس إيجاباً على زيادة الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج .

9- تفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية, وتقديم الدعم الكامل له ومنحه السلطة الرقابية على المنتجات الصناعية المحلية, وإلزام المعامل والمنشآت الصناعية بتطبيق المواصفات القياسية في الإنتاج, والتسويق لضمان نوعية وجودت المنتجات الأجنبية المستوردة.

10- تفعيل دور العمل الرقابي في القطاع الصناعي لتدقيق ومراقبة الجوانب المالية والإدارية ومحاربة أوجه الفساد في المنشآت, والمصانع الحكومية التابعة له.

11- توطين التقنيات والتكنولوجيا الحديثة وإدخال المعدات والأجهزة المتطورة في العمليات الإنتاجية من أجل زيادة الإنتاجية, وتقليل الهدر والضائعات في المواد الأولية والمال, والوقت والذي يظهر إيجاباً بتخفيض تكاليف الإنتاج, وخفض أسعار المنتجات الصناعية, ورفع مستوى المنافسة مع المنتجات المستوردة .

12- تحقيق التشابك القطاعي ما بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى وإدخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال إستغلال الثروات الزراعية, والحيوانية في تشغيل الصناعات لاسيما الصناعات الغذائية, والنسيجية والجلدية والأسمدة وغيرها من الصناعات.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

هوامش البحث

(1) أحمد سعيد با مخزمة, **إقتصاديات الصناعة**, دار الزهراء للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, الرياض, 2001, ص 15 .

(2) عبد الزهرة علي الجنابي, **الجغرافيا الصناعية**, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان 2013, ص 40 .

(3) حميد جاسم الجميلي وآخرون, **الاقتصاد الصناعي**, مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر , بغداد, 1979, ص 310.

(4) مدحت القريشي, **الإقتصاد الصناعي**, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر , 2005, عمان, ص 26 – 27 .

(5) لمزيد من التفاصيل انظر :

– فلاح خلف الربيعي, **الإقتصاد الصناعي**, دار الكتب والوثائق, بغداد, 2015, ص 18 .

– مدحت القريشي, **الإقتصاد الصناعي**, مصدر سابق, ص89–91.

– أحمد سعيد با مخزمة, مصدر سابق, ص 18 – 21.

(6) عبد الزهرة علي الجنابي, مصدر سابق, ص 223 .

(7) لمزيد من التفاصيل انظر :

– عبد الغفور حسن كنعان المعماري, **إقتصاديات الإنتاج الصناعي**, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان , الطبعة الأولى, 2010, ص18–21 .

– بسمان فيصل محجوب, **إدارة المنشآت الصناعية**, مطبعة جامعة الموصل للنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, الموصل, 1985, ص 15 .

– عبد الزهرة علي الجنابي, مصدر سابق, ص 57 – 60 .

(8) يحيى غني النجار و رياض جواد كاظم, **واقع الصناعة التحويلية في العراق وإستراتيجية النهوض بها (رؤية مستقبلية)**, مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة, العدد الخمسون, 2017, ص 9.

(9) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم, طلال محمود كداوي, **تقويم المشاريع الاقتصادية دراسة في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء**, دار الكتب للطباعة والنشر , الموصل, 1999, ص251.

(10) الهام خزعل ناشور , **تقويم أداء القطاع الصناعي في العراق**, المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية, برلين, العدد الثامن, تشرين الثاني, 2019, ص 146.

(11) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك :

– جمهورية العراق , ديوان الرقابة المالية الإتحادية , **نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على سياسة وزارة الصناعة والمعادن في إنعاش القطاع الصناعي للبلد** , 2015, ص(10–36).

– جمهورية العراق , وزارة الصناعة والمعادن , **إستراتيجية الصناعة في العراق حتى عام 2030**, تموز 2013 , ص (16–24).

– الهام خزعل ناشور , مصدر سابق , ص (148–151).

– بلال بردان علي الحياني , **تقويم تجربة التنمية الصناعية في العراق** , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , العدد 53 , 2016, ص16.

– عبد الله نجم عبد الشاوي, **دورالدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق**, مجلة الإدارة والإقتصاد, الجامعة المستنصرية , العدد التاسع والثمانون , 2011, ص 3.

– خميس خلف موسى الفهداوي , **الصناعة التحويلية في العراق – المشكلات وتحديات المستقبل** , مجلة كلية المعارف الجامعة , الرمادي , مجلد 29, عدد 1, 2019 , ص 606 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1-بسمان فيصل محجوب, إدارة المنشآت الصناعية, مطبعة جامعة الموصل للنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, الموصل, 1985 .

2-احمد سعيد با مخزمة, إقتصاديات الصناعة, دار الزهراء للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, الرياض, 2001.

3- حميد جاسم الجميلي وآخرون, الإقتصاد الصناعي, مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد, 1979.

4- عبد الزهرة علي الجنابي, الجغرافيا الصناعية, دار صفاء للنشر ,عمان .2013

5- عبد الغفور حسن كنعان المعموري, إقتصاديات الإنتاج الصناعي, دار الحدباء للطباعة والنشر, الطبعة الأولى, الموصل, 2006 .

6- فلاح خلف الربيعي, الإقتصاد الصناعي, دار الكتب والوثائق, بغداد, 2015 .

7-مدحت القريشي, الإقتصاد الصناعي, دار وائل للنشر, عمان, .2005

8-عبد العزيز مصطفى عبد الكريم, طلال محمود كداوي, تقويم المشاريع الإقتصادية دراسة في تحليل الجدوى الإقتصادية وكفاءة الأداء, دار الكتب للطباعة والنشر, الموصل, 1999 .

ثانياً: الدراسات والمقالات والبحوث

1- الهام خزعل ناشور, تقويم أداء القطاع الصناعي في العراق, المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية, برلين, العدد الثامن, تشرين الثاني, 2019 .

2- بلال بردان علي الحياني, تقويم تجربة التنمية الصناعية في العراق, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 53, 2016 .

3- عبد الله نجم عبد الشاوي, دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق, مجلة الإدارة والإقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد التاسع والثمانون, .2011

4- يحيى غني النجار و رياض جواد كاظم, واقع الصناعة التحويلية في العراق وإستراتيجية النهوض بها(رؤية مستقبلية), مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة, العدد الخمسون, 2017 .

5- خميس خلف موسى الفهداوي, الصناعة التحويلية في العراق – المشكلات وتحديات المستقبل, مجلة كلية المعارف الجامعة, الرمادي, مجلد 29, عدد 1, 2019 .

ثالثاً: التقارير والنشرات

1- جمهورية العراق, ديوان الرقابة المالية الإتحادية, نتائج أعمال الرقابة والتدقيق التخصصي على سياسة وزارة الصناعة في إنعاش القطاع الصناعي للبلد, 2015 .

2- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, الحسابات القومية, التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2004- 2018).

3- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الكبيرة للسنوات (2004- 2018).

4- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت المتوسطة للسنوات (2004- 2018).

جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, دائرة الإحصاء الصناعي, إحصاء المنشآت الصغيرة للسنوات (2004- 2018).